مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

اغتيال المرشح صفاء المشهداني:
الدلالات والتداعيات

د. رشا العزاوي
باحث أول
بمركز الخليج للأبحاث

جاء اغتيال صفاء المشهداني المرشح للانتخابات البرلمانية العراقية للعام ٢٠٢٥، عن حزب السيادة برئاسة السياسي السني خميس الخنجر (المقرب من المحور التركي ـ القطري) ، في توقيت شديد الحساسية قبيل ثلاثة أسابيع من موعدها المقرر، وفي سياق سياسي وأمني متداخل يعكس هشاشة بنية الدولة وتزايد حدة الصراع بين القوى السياسية التقليدية والفصائل المسلحة والقوى الناشئة. هذا الاغتيال – الذي جرى عبر تفجير عبوة لاصقة ليلة ١٤ اكتوبر استهدفت سيارة المشهداني في منطقة الطارمية شمال بغداد (**التي تخضع لنفوذ ميليشيا كتائب حزب الله العراقي وحركة النجباء التي تحاول نقل نموذج جرف الصخر لها بجعلها قاعدة إيرانية ثانية تحيط ببغداد**) ، لم يُقرأ في العراق بوصفه حادثة جنائية أو عملاً إرهابياً عادياً، بل كرسالة سياسية بليغة، تحمل في طياتها أبعاداً تتجاوز الشخص المستهدف، وتمتد إلى جوهر العملية الانتخابية ومستقبل التوازنات القادمة.

في بلد شهد منذ عام ٢٠٠٣ أكثر من ٢٠ عملية اغتيال لمرشحين ونواب ومسؤولين سياسيين، تبقى الأسئلة الكبرى ماثلة: من المستفيد من هذا الاغتيال؟ ولماذا في هذا التوقيت؟ وهل نحن أمام مقدمة لمرحلة عنف انتخابي جديدة تعيد إنتاج منطق القوة على حساب صناديق الاقتراع؟

خلفية الاغتيال وسياقاته السياسية والأمنية:

لم يكن صفاء المشهداني، الذي ينتمي إلى تحالف "السيادة" مجرد مرشح برلماني تقليدي، بل كان محسوباً على جناح سياسي يظهر خطابا يعارض النفوذ الميليشياوي، ويدعو إلى إعادة الاعتبار للمسار السياسي المدني والمؤسساتي. اغتياله في منطقة الطارمية، وهي منطقة ذات تاريخ طويل من النشاط المسلح وتنافس النفوذ بين أجهزة الدولة والفصائل من جهة وبين أبناء المنطقة والمليشيات من جهة اخرى، يعكس طبيعة البيئة الأمنية التي ما زالت تُستخدم فيها أدوات العنف السياسي كأداة لإدارة التنافس أو تصفيته.

المنصّات التابعة للمليشيات ومدونوها ونوّابها نشروا عبارة واحدة عقب الحادثة: "**كان يحب الحشد**"، في رسالة مشفّرة تحمل أكثر من معنى، وتشير المعطيات الميدانية إلى أن عملية الاغتيال تحمل بصمات كتائب حزب الله، إذ وُضعت العبوة الناسفة في سيارته أثناء وجودها في منطقة المنصور غرب بغداد، ثم جرى تفجيرها لاحقاً في الطارمية. ويُرجَّح أن السبب المباشر لاستهدافه كان مطالبته العلنية بإخراج الميليشيات من الطارمية ووقف عمليات التهجير والاستيلاء على أراضي الأهالي، وهو ملف أعلن حزب الله قبل شهرين فقط أنه يتولى إدارته بشكل مباشر ضمن سياسة السيطرة على مناطق حزام بغداد.

ويأتي الاغتيال في وقت تتزايد فيه مؤشرات عدم الاستقرار الداخلي: فالفصائل المسلحة توسع نفوذها الاقتصادي والسياسي، والاحتقان السني–الشيعي يعود للواجهة بصيغ جديدة، والمشهد السياسي يعيش حالة "ما قبل إعادة التشكيل" مع اقتراب الانتخابات التي قد تُعيد توزيع النفوذ داخل البرلمان والحكومة، كل ذلك يجعل من حادثة اغتيال المشهداني أكثر من مجرد "استهداف شخصي"، بل حلقة في سلسلة صراع أوسع بين مشروع الدولة ومشاريع موازية تتغذى على العنف والسلاح.

الدلالات السياسية للاغتيال:

لم يكن اغتيال صفاء المشهداني فعلًا معزولًا بقدر ما كان أداة سياسية صُمِّمت بعناية لإعادة معايرة بيئة التنافس قبل ١١/١١ ، فتوقيت التنفيذ في الطارمية شمال بغداد، واستخدام عبوة لاصقة تحت المركبة، وحقيقة أن الضحية عضو في مجلس محافظة بغداد ومرشح عن تحالف "السيادة"، تجعل العملية أقرب إلى "بيان قوة" موجَّه لثلاثة جماهير في آنٍ واحد: خصوم محليون ينازعون على المجال نفسه، جمهور مؤيد يحتاج إلى طمأنة أن الحماية متوفرة، ومؤسسات دولة مطلوب منها التكيّف مع واقع تقرّره البنادق أكثر مما تقرّره البرامج.

هذا المعنى يتضاعف حين تردّ السلطات بلجان تحقيق وإجراءات تقليدية، فيما الرسالة الأصلية قد وصلت بالفعل: من يغامر بالتزاحم معنا في دوائر حساسة سيدفع ثمنًا فوريًا. تفاصيل الحادثة نفسها—المكان، الوسيلة، وصفة الضحية—تراكم قرائن "عقلانية" في العنف: فالطارمية بيئة ذات تاريخٍ لخلايا سرّية لجماعات متطرفة «القاعدة وداعش» ومساحات زراعية وطرق فرعية تمنح الجناة هامش انسحاب وغطاء إنكار، ما يتيح لصاحب المصلحة خلط البصمة الجنائية برسائل "عدوّ افتراضي" معروف في المنطقة، ويحقق فائدتين: التخلص من خصم انتخابي نشط ميدانيًا وكذلك منع الناخبين من المكون السني من المشاركة الواسعة في الانتخابات، وترك الباب مفتوحًا لتفسيرات أمنية عامة لا تقطع بخيط سياسي واحد.

على المستوى السياسي، يوظَّف العنف هنا كأداة لضبط العرض السياسي قبل أن يصبح صناديق أصوات. فبضربة واحدة، يُعاد تشكيل سلوك المرشحين في أحزمة بغداد: يقلّ الظهور العلني، تُستبدل الجولات المفتوحة بوساطة عشائرية مغلقة، وترتفع كلفة الترشح لصالح التنظيمات التي تملك "بنية حماية" أصلًا. وهذا لا يعد ردعًا عشوائيًا، بل هندسة مُسبقة لسوق التنافس؛ إذ تُستبعد الأسماء الأكثر نقدًا للفصائل، ويُستبدل بها مرشحون ذوو قبول أمني–اجتماعي حسب مصالح بعض الجهات.

فعندما يُغتال أو يُهدّد مرشح واحد بارز، يتراجع الاندفاع لمرشحين آخرين عن المخاطرة، وتتحول الانتخابات من منافسة على الجمهور إلى منافسة على حقّ الوصول إلى الجمهور. هنا تتغير طبيعة الرسائل الانتخابية نفسها: بدلاً من "خطة للخدمات والاقتصاد"، يصبح العنوان الضمني "تستطيع حماية ناخبينا وصناديقهم" ، أي أن الحماية تتحول إلى سلعة انتخابية تُباع عبر القوّة أو عبر من يملك مظلتها. وهذا يفسّر كيف أن أول اغتيال مرتبط بالدورة الراهنة يُنتج أثرًا مضاعفًا على شرعية السباق ككلّ، لأنه يزرع شكوكا في تكافؤ البيئة قبل أي نقاش حول نزاهة العدّ والفرز.

الرسالة الثانية تتجه إلى الخصوم داخل الحيّز نفسه: في دوائر مختلطة وهشّة كالطوق الشمالي لبغداد، يكفي أن تُنشأ "هالة مخاطرة" حول بعض المراكز لتتراجع مشاركة شرائح متحفظة (نساء، كبار سنّ)، فتُخلق انحيازات تفاضلية في الإقبال دون تزويرٍ مباشر. والعنف هنا لا يقتصر على الإقصاء الجسدي، بل يشمل خلق بيئة خوف تُقلّل أصوات الخصوم، وحين يعلن مسؤولون تشكيل لجان تحقيق ويحدّد الإعلام أن الاستهداف وقع بعبوة لاصقة في الطارمية، يكون الجزء الأثقل من العمل السياسي قد أنجز: فالخصوم يعيدون قياس المخاطر، والدولة تُستدرج إلى موقع المراقب المُستنزَف لا الحَكَم المُلزِم.

أخطر ما في الدلالة السياسية للاغتيال أنه يُعيد تعريف معنى "القوة" في عيون الجمهور، هكذا يتحوّل العنف من جريمة انتخابية إلى استثمار سياسي: يزيد الوزن التفاوضي لحائزي أدوات الردع عند تشكيل الكتل والحكومة، وتُترجم الأصوات إلى نفوذٍ يقوم على معادلة "الاستقرار مقابل الحصص". وفي الأثناء، يجري تحجيم الأصوات المدنية والمستقلة برسالة مفادها أن السياسة في المناطق المختلطة لا تزال مهنة محفوفة بالمخاطر، وأن "الطبيعي" هو الاصطفاف تحت مظلة الأقوى، وهذا ما يفسّر أيضًا تسابق بعض المنابر إلى تأطير الاغتيال كأول حادث اغتيال سياسي في موسم الانتخابات، مما يثبت سردية: المرحلة المقبلة تُدار بعقلية السلاح والارهاب.

كما أن اختيار الطارمية يعد تكتيك جغرافي–سياسي فالمنطقة تحمل ذاكرة أمنية تُتيح للفاعل « المليشيات او السياسي » توظيف رواية الخلايا المتخفّية لخلط الأوراق وصرف الأنظار عن منطق المصلحة.

إن من يستخدم العنف بهذه الدقة يهدف إلى معادلة صامتة: هي أن يقنع خصومه بأن كلفة تحدّيه أعلى من عائد المنافسة، وأن يقنع جمهوره بأن "الحماية" متوفرة لمن يصطفّ. لذلك يصبح التفصيل الإجرائي—إعلان لجان التحقيق، أو تصريحات عن هوية الفاعل—قيمة ثانوية أمام الأثر البنيوي الذي تحقق.

الانعكاسات الانتخابية لحادثة الاغتيال :

لا يمكن ان يكون اغتيال صفاء المشهداني في الطارمية مجرد شطب اسم من قائمة (تحالف السيادة) برئاسة خميس الخنجر بقدر ما فرض تعديلًا قاسيًا على طبيعة التنافس نفسه، التوقيت سابقٌ استحقاق ١١/١١، والوسيلة عبوة لاصقة على مركبة في نطاق أمني شديد الحساسية، والصفة مرشحًا وعضوًا في مجلس محافظة بغداد؛ هذه عناصر مقصودة تجعل الجريمة بيانًا سياسيًا موجّهًا إلى جمهورين معًا: خصوم السيادة في أحزمة العاصمة، وقواعده التي تنتظر إشارةً تطمئنها إلى أن من يمثلها قادر على حماية الناخب قبل إقناعه. ومع أن الحكومة والمجلس سارعوا إلى إعلان لجان تحقيق، إلا أن "أثر الرسالة" يعمل قبل أي بيان رسمي: من يتجرأ على التزاحم معنا في هذه الدوائر سيدفع كلفةً فورية، ومن يفتقر إلى ذراعٍ حماية محلية سيعيد حساباته في الظهور والتنقل بين المراكز الحساسة، مما سيؤدي لتبديل إيقاع الحملات في بغداد وأحزمتها الشمالية.

> **أي تسييس اتهامي مباشر للمليشيات سيحوّل انتخابات بغداد إلى استفتاء أمني لا يناسب كتلًا تسعى إلى قاعدة عابرة للمناطق. لذلك ستدفع القوى الأكبر بخط سردي يفصل الحدث الجنائي عن التنافس السياسي: "الدولة تحقق وتضبط"**

على مستوى تحالف السيادة، الأثر الأقرب زمنًا هو تحويل السياسة إلى معادلة أمنية. ففي الطارمية وما يجاورها حيث كان المشهداني يشتغل ميدانيًا، يتشكّل فراغ تمثيل موضعي لا يُسدّ بخطاب حاد أو مهرجان صاخب، بل بإدارة دقيقة لسلاسل الوصول: ممرات آمنة للكوادر يوم الاقتراع، تفاهمات موضعية مع السلطات والعشائر. فإذا ما أحسن تحالف السيادة تحويل مشاعر الصدمة إلى تعبئة منضبطة—بزيارة قيادية محسوبة، ولغة تُهدّئ لا تستفز، وإظهار قدرة على حماية المندوبين والناخبين عند أبواب المراكز—فإن جزءًا معتبرًا من القاعدة الانتخابية قد يمنح التحالف "تصويت التعاطف" في محيط الحادث. أمّا إذا بدا أنّ الأمان خدمةٌ يقدمها خصوم أقوى على الأرض، فسيتسرّب جزء من الأصوات إلى من يبعث رسالة "نحن الحامي" حتى لو اختلف البرنامج السياسي، لأن الناخب في هذه اللحظة يعيد تعريف أولوياته من الوعود إلى النجاة.

أما على ضفة الخصوم الشيعية المتنوعة، فهم الطرف الرابح، فأي تسييس اتهامي مباشر للمليشيات سيحوّل انتخابات بغداد إلى استفتاء أمني لا يناسب كتلًا تسعى إلى قاعدة عابرة للمناطق. لذلك ستدفع القوى الأكبر بخط سردي يفصل الحدث الجنائي عن التنافس السياسي: "الدولة تحقق وتضبط"، مع إبراز قدرة مؤسساتها على تأمين العاصمة يوم الاقتراع. هذا الفصل يمنحها ميزة مزدوجة: هي تحييد موجة التعاطف المحتملة لصالح السيادة في نطاق الطارمية وحتى بقية القوى السنية، وتقديم نفسها بوصفها "مُنتِج الاستقرار" لا "المتهم المحتمل"، ما يسهّل عليها اجتذاب ناخبٍ متردد يبحث عن هدوء لا عن معركة مفتوحة. وفي الخلفية، ستظهر ترتيبات ميدانية غير معلنة لتقليل الاحتكاك في مربعات وتشديده في أخرى، بحيث يُعاد معايرة نسب المشاركة بدل خوض مواجهة شاملة ترفع الكلفة على الجميع.

تنعكس هذه الديناميات كلها على "قواعد اللعبة" بأكملها: فيرتفع ثمن التنافس على من لا يملك ذراع حماية محلية، وتُعاد هيكلة المشاركة لصالح المنظمين القادرين على الحركة في بيئة مهدَّدة، ويتحوّل الحكم على القوائم من محتوى البرامج إلى "شرعية أمنية" تُقاس بمن يستطيع أن يضمن المرور الآمن إلى الصندوق.

داخل السيادة، يفرض ذلك انتقالًا سريعًا لإدارة وقائية: بتعيين بديل ميداني للمشهداني يعرف خرائط النفوذ الدقيقة في الطارمية، وتمكين غرفة عمليات يوم الاقتراع بقيادة محلية مقبولة، وتفعيل قنوات اتصال مع الأجهزة الحكومية ؛ خارج السيادة، سيجرّب الخصوم تثبيت صورة أنّ العاصمة تحت سيطرة الدولة وأن ما جرى حدث جنائي تُعالج نتائجه، لا مسارًا يعاد عبره رسم المشهد ؛ بين هذين الخطين يتحدد من يملك اليوم القدرة على تحويل الصدمة إلى ميزة: إمّا أن يبرهن السيادة أنه مرشح قادر على حماية ناخبيه في أصعب نقطة تماس، أو يترك للآخرين احتكار لقب "الحامي" في لحظة يُعاد فيها تعريف السياسة باعتبارها فنّ الوصول الآمن قبل أن تكون فنّ

الإقناع. وهنا تكمن الخلاصة الانتخابية الأصدق لاغتيال المشهداني: لم يغيّر الأسماء فقط، بل أعاد توزيع شروط الفوز في قلب بغداد، وفتح الباب لتحالفات ما بعد الفرز تُدار بمنطق "الاستقرار مقابل النفوذ"، ما لم تستطع الدولة—ومعها القوائم المتنافسة—أن تقدّم في يوم واحد الدليل العملي على أن صندوق الاقتراع أقوى من صندوق الذخيرة.

الانعكاسات البنيوية لحادثة الاغتيال:

لا تتوقف تداعيات اغتيال صفاء المشهداني عند حدود إعادة تشكيل التنافس الانتخابي أو تعديل معادلات الحملات السياسية، بل تمتد أعمق من ذلك لتمس جوهر التوازن الطائفي الذي تأسس عليه النظام بعد ٢٠٠٣، وتعيد صياغة العلاقة بين الدولة ومجتمعها، وتفتح الباب لاحتمالات غير تقليدية في الشارع العراقي ، فلا يمكن النظر لاغتيال مرشح سني في لحظة انتخابية حساسة كحادثة أمنية معزولة مهما بدت أدواته تقليدية أو تفاصيله محلية؛ فمثل هذا الحدث يهزّ البنية العميقة للنظام السياسي العراقي ويعيد ترتيب خرائط القوة والتوازن بين المكونات من جديد ، فهو لا يطيح بمرشح فقط بل يخلخل معادلة مكونات طائفية استقرت بعد اضطراب منذ ٢٠٠٣، ويبعث برسائل تتجاوز حدود مسرح الاغتيال في الطارمية إلى صميم العلاقة بين الدولة ومجتمعها، وبين الحشد الشعبي الذي أصبح جزءًا من بنيتها الأمنية، وبين القوى السنية التي تحاول أن تجد لنفسها موقعًا في لعبة تزداد احتكارًا من جانب السلاح والنفوذ.

ففي الوعي الجمعي للسُنّة، لا يُقرأ اغتيال مرشح سياسي في قلب العاصمة إلا كحلقة جديدة في سلسلة طويلة من الإقصاء الذي بدأ بالإجتثاث وتواصل بالتهميش السياسي والاقتصادي والأمني ، فهو ليس مجرد استهداف لشخص بعينه، بل استهداف لفكرة "الاندماج" التي رُوِّج لها طوال السنوات الماضية كدليل على أن العملية السياسية صارت قادرة على استيعاب الجميع ضمن دولة مؤسسات ؛ حين يُقتل مرشح سني في منطقة تخضع اسمياً لسيطرة الحكومة وبالحقيقة هي خاضعة لسيطرة المليشيات، يتراجع هذا الخطاب دفعة واحدة، وتترسخ قناعة لدى جمهور واسع بأن قواعد اللعبة لا تزال مرسومة بقوة السلاح، وأن المشاركة في السياسة مشروطة بقبول ضمني بتفوق طرف واحد ، هذا الشعور لا يبقى عند حدود النخب السياسية، بل يتسرب سريعًا إلى القواعد الاجتماعية في المحافظات الغربية والشمالية، حيث يُعاد إنتاج هاجس "الإقصاء المنظّم" وتستيقظ ذاكرة المظلومية التي يمكن أن تُترجم مستقبلاً في صناديق الاقتراع أو في الشارع.

لكن الأثر الأخطر لا يتعلق فقط بتمثيل السنة، بل بطبيعة العلاقة بين ميليشيات الحشد الشعبي والدولة نفسها، فمنذ تشريعه كجزء من المنظومة الأمنية في العام ٢٠١٦، كانت معادلة دمج الحشد قائمة على مبدأ واحد: أن يتحول إلى أداة بيد الدولة لا العكس. غير أن عجز الحكومة عن منع الاغتيالات أو محاسبة مرتكبيها يعيد قلب هذه المعادلة رأسًا على عقب، ويمنح الانطباع بأن الحشد ليس مجرد قوة موازية، بل هو «فيتو سياسي» قادر على رسم حدود المشاركة وملامح التمثيل. في لحظة كهذه، تفقد الدولة قدرتها على احتكار العنف وتتحول العملية الانتخابية من ساحة تنافس إلى مساحة تفاوض أمني تُدار فيها المساومات أكثر مما تُطرح البرامج. النتيجة أن الشراكة السياسية بين المكونات لا تبقى شراكة متكافئة، بل تنزلق تدريجيًا نحو "مساومة أمنية" مشروطة: المشاركة مقابل الحماية، والتمثيل مقابل القبول بواقع القوة.

ولا يقف هذا الانزياح في التوازنات عند حدود العلاقة الشيعية–السنية، بل ينعكس على البنية الداخلية للمشهد برمّته، فالمجتمع الذي يشعر أن العملية السياسية مخطوفة، يبدأ بإعادة تعريف أدواته في التعبير والمواجهة. فحين يفقد صندوق الاقتراع قدرته على إحداث التغيير أو حتى ضمان سلامة المنافسة، تصبح الشوارع وساحات التظاهر بديلاً طبيعياً له. وقد خبر العراق هذا المسار من قبل: عزوف انتخابي يتبعه غضب شعبي، وغضب غير منظم يتحول إلى حراك أكثر تماسكًا حين تتراكم الأسباب وتتعاظم المظالم مثلما حدث في تظاهرات الانبار في العام ٢٠١٤ , اغتيال سياسي كهذا قد يكون الشرارة التي تُطلق تلك السلسلة مجددًا، خصوصًا إذا ترافق مع انهيار اقتصادي أو تصاعد في أزمة الخدمات، وهما عاملان كامنان أصلًا تحت السطح.

التحول الأول الذي قد نشهده هو انتقال المزاج الشعبي من "السلبية الصامتة" إلى "الغضب المنظم"، فالعراقي الذي كان يبرر امتناعه عن التصويت سابقًا بغياب البدائل، سيبرر الآن مقاطعته أو احتجاجه باعتقاده أن العملية نفسها فقدت معناها، ومع كل حادثة اغتيال جديدة سيترسخ هذا الشعور بأن اللعبة مغلقة وأن أدواتها بيد من يملك السلاح لا من يملك الصوت، في هذه البيئة حتى لو لم تنفجر الشوارع في تظاهرات ضخمة على غرار تشرين ٢٠١٩ ، فإن احتمالات الاحتجاج المناطقي المحدود، أو العصيان السياسي الناعم عبر رفض نتائج الانتخابات أو تعطيل تشكيل الحكومة تصبح واقعية تمامًا.

وإذا جاءت النتائج الانتخابية وسط اتهامات بترهيب الناخبين أو التلاعب ببيئة الاقتراع، فإن السخط قد يتجاوز البعد المحلي إلى وطني أوسع، حيث تستعيد الحركات المدنية والزعامات الشبابية زمام المبادرة وتربط بين العنف الانتخابي وفشل النظام في الإصلاح. وفي هذه الحالة، لا تبقى الانتخابات آلية لحسم الصراع، بل تتحول إلى شرارة جولة جديدة منه في الشارع. وما يزيد المعادلة تعقيدًا أن الخارج لن يكون غائبًا عن هذا المشهد: الولايات المتحدة قد تجد في الاحتجاجات أداة ضغط إضافية على الحكومة، فيما ترى إيران فيها تهديدًا مباشرًا لنفوذها، فتسعى إلى احتوائها أو تفكيكها، لتتحول الساحات الشعبية إلى امتداد لصراع إقليمي بالوكالة.

في المحصلة، اغتيال مرشح سني في هذا التوقيت لا يعيد رسم التوازن الطائفي فقط، بل يعيد تعريف معنى السياسة نفسها في العراق. فاذا لم تتمكن السلطة من كسر هذه الحلقة عبر تحقيقات شفافة، وإجراءات أمنية رادعة، ورسائل واضحة تعيد تعريف هيبتها وحيادها، فإن المستقبل القريب قد يشهد انتقال مركز الشرعية من البرلمان إلى الشارع، ومن صناديق الاقتراع إلى ساحات الغضب. وفي لحظة كهذه، لن يكون السؤال عن عدد المقاعد التي فاز بها هذا الطرف أو ذاك، بل عن مدى قدرة النظام على البقاء في مواجهة جمهور لم يعد يؤمن بقواعد اللعبة أصلًا.

التحول الأول الذي قد نشهده هو انتقال المزاج الشعبي من "السلبية الصامتة" إلى "الغضب المنظم"، فالعراقي الذي كان يبرر امتناعه عن التصويت سابقًا بغياب البدائل، سيبرر الآن مقاطعته أو احتجاجه باعتقاده أن العملية نفسها فقدت معناها، ومع كل حادثة اغتيال جديدة سيترسخ هذا الشعور بأن اللعبة مغلقة وأن أدواتها بيد من يملك السلاح لا من يملك الصوت

الاغتيال وشرعية ما بعد ١١/١١:

تعدّ شرعية ما بعد ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥ واحدة من أكثر الملفات حساسية في المشهد العراقي، إذ لن تتحدد فقط بنتائج صناديق الاقتراع، بل بقدرة الدولة والقوى السياسية على إثبات أن العملية الانتخابية كانت آمنة، متكافئة، ومقبولة مجتمعياً. اغتيال صفاء المشهداني شكّل لحظة مفصلية في هذا السياق، لأنه زعزع أهم ركيزة للشرعية: الثقة بأن المنافسة السياسية يمكن أن تجري في فضاء غير ملوّث بالعنف والترهيب.

أول ما سيتأثر هو الشرعية القانونية، التي تبدأ بقدرة المفوضية على إدارة الاقتراع في بيئة خالية من التهديدات، وتنتهي بالمصادقة القضائية على النتائج. فالاغتيال يمنح الخاسرين مادة للطعن في "تكافؤ الفرص" والادعاء بأن الترهيب غيّر نسب المشاركة أو حرم مناطق معينة من التصويت الطبيعي. أي تراكم لهذه الطعون أو بطء في معالجتها سيحوّل العملية من مسار انتخابي واضح إلى سلسلة نزاعات قضائية وسياسية، ويجعل المصادقة النهائية تبدو شكلية أكثر منها تفويضاً حقيقياً.

أما الشرعية السياسية والمجتمعية فترتبط بمدى قبول القوى المختلفة بنتائج الاقتراع. وفي بيئة يسودها الخوف وتضعف فيها الحماية الانتخابية، يصبح القبول مشروطاً، إذ قد تعترف الكتل بالنتائج شكلياً لكنها تربط مشاركتها في تشكيل الحكومة أو البرلمان بتسويات ومقايضات لاحقه. في هذه الحالة، تتحول الانتخابات من أداة لحسم المنافسة إلى بداية لمرحلة مساومة على النفوذ.

الشرعية الأمنية بدورها لن تُقاس بعدد الحوادث التي وقعت يوم التصويت، بل بانطباع المواطنين بأن الدولة وفّرت حماية حقيقية لهم وللصندوق. فإذا بقيت مشاهد الترهيب والاغتيال دون ردع فعلي، ستتراجع ثقة الناخبين في قدرة المؤسسات على حماية الإرادة الشعبية، ما يضرب أحد أعمدة الشرعية في الصميم. ان تحقيق شفاف في اغتيال المشهداني وإجراءات ملموسة لضمان عدم تكراره، فإن الشرعية ستستعيد عافيتها تدريجياً وتتحول من "إجرائية" إلى "وظيفية" تعبّر عن قبول واسع بنتائج الانتخابات.

ما بعد ١١/١١ لن يكون اختباراً لعدد المقاعد التي حصلت عليها القوى السياسية، بل لقدرتها على تحويل نتائج الانتخابات إلى عقد سياسي مستقر. وإذا فشلت الدولة في طمأنة المجتمع بأنها الحامي الحقيقي للعملية، ستبقى الشرعية معلّقة، تُدار بالمساومات لا بالثقة، وبالتسويات لا بالإرادة الشعبية.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64